عقب تراجع الطلب بمعدل قياسي بلغ 8.6 ملايين برميل يومياً

«وكالة الطاقة»: الطلب على النفط في 2022 سيتجاوز مستويات ما قبل «كورونا»

أعلنت وكالة الطاقة الدولية بأن الطلب على النفط سيتجاوز بحلول نهاية العام المقبل مستويات ما قبل الوباء، في ظل تكثيف حملات التطعيم وعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته في الكثير من الدول والقطاعات.

وأفادت الوكالة في تقريرها الشهري بشأن سوق النفط أنه "بحلول نهاية العام 2022، يفترض أن يتجاوز الطلب مستويات ما قبل كوفيد".

وتراجع الطلب على النفط بمعدل قياسي بلغ 8،6 ملايين برميل يوميا العام الماضي مع إغلاق الدول أجزاء من اقتصاداتها فيما تفشى فيروس كورونا حول العالم.

وبحسب "الفرنسية" تتوقع الوكالة بأن يرتفع هذا المعدل بـ5،4 ملايين برميل في اليوم العام الحالي، و3،1 ملايين برميل إضافي في اليوم العام المقبل.

لكن الوكالة التي تتخّذ في باريس مقرا وتقدّم المشورة للدول المستهلكة للنفط، حذّرت من أن "التعافي سيكون غير منتظم ليس على مستوى المناطق فحسب، بل كذلك على مستوى القطاعات والمنتجات".

ويتوقع بأن يتعافى الطلب بوتيرة أسرع في الدول الغنية التي تمكّنت من تطعيم سكانها قبل غيرها، بينما لا تزال بعض القطاعات كالطيران ترزح تحت وطأة الوباء جرّاء استمرار القيود على السفر بينما يعمل عدد متزايد من الناس من منازلهم مقارنة بما كان الوضع عليه قبل كوفيد.

وقالت الوكالة "تبدو عودة قطاع الطيران العالمي بشكل واسع إلى إمكانياته المعتادة مستبعدة إلى حين وصول معظم الدول إلى تحقيق مناعة مجتمعية، وهو أمر قد لا يتم قبل أواخر 2022".

رغم تسارع انتعاش الاقتصاد البريطاني .. الناتج أقل 3.7 بالمئة

سجل الاقتصاد البريطاني تسارعا في (أبريل) مع تخفيف الحكومة تدابير الإغلاق المرتبطة بالجائحة، حسبما أظهرت بيانات أمس، فيما رحب ريشي سوناك وزير المال بحذر، بمعدل النمو البالغ 2.3 في المائة في وقت يتفشى فيه المتحور دلتا.

وهذا أسرع نمو شهري للناتج المحلي الإجمالي منذ (يوليو) العام الماضي "في وقت يستمر فيه تخفيف القيود الحكومية التي تطول النشاط الاقتصادي"، بحسب بيان للمكتب الوطني للإحصاء.

وكان اقتصاد بريطانيا تراجع 1.5 في المائة بشكل عام في الفصل الأول، علما بأنه عاد إلى الانتعاش بقوة في (مارس) فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 2.1 في المائة.

وبحسب "الفرنسية"، لا يزال الناتج الإجمالي لشهر (أبريل) أقل 3.7 في المائة عن مستويات ما قبل الوباء في (فبراير) العام الماضي.

واعتبر توماس بيون خبير الاقتصاد لدى مجموعة كابيتال إيكونوميكس أنه "بشكل عام، زاد الانتعاش الاقتصادي سرعته في نيسان (أبريل)، والناتج المحلي الإجمالي على طريق العودة إلى مستويات (فبراير) قبل نهاية العام"، وأضاف "بل يمكن أن يعود الاقتصاد إلى مستويات ما قبل الأزمة قبل ذلك الموعد".

وجاء النمو في (أبريل) بدفع من قطاع الخدمات الذي ارتفع 3.4 في المائة في وقت عاد فيه المستهلكون إلى زيارة المتاجر غير الضرورية والمطاعم والحانات، وعاد مزيد من التلاميذ إلى قاعات الدراسة، بحسب مكتب الإحصاء.

لكن قطاع الإنتاج سجل تراجعا بنسبة 1.3 في المائة خلال الشهر نفسه، في أول انخفاض له منذ (يناير).

وتراجع قطاع البناء 2.0 في المائة بعد أرقام قوية في (مارس).

منذ (مايو) تواصل الحكومة تخفيف القيود ويسمح للناس الآن بتناول الطعام داخل المطاعم والحانات، بعدما كان يسمح لهم بالجلوس في المساحات الخارجية فقط.

وقال سوناك "الأرقام مؤشر واعد على أن اقتصادنا يبدأ في الانتعاش".

وتأتي تصريحاته الحذرة وسط تصاعد القلق حول إذا ما كان ظهور المتحور دلتا لفيروس كورونا، يهدد موعد 21 (يونيو) المؤقت، الذي وضعته الحكومة لرفع مزيد من القيود.

المتحور دلتا الذي ظهر أولا في الهند، بات السلالة المهيمنة الآن في المملكة المتحدة، بحسب أرقام سلطات الصحة العامة لإنجلترا.

وقالت الحكومة البريطانية أمس "إن المتحور أكثر عدوى بنسبة 60 في المائة بين العائلات، مقارنة بالمتحور الذي أجبر السلطات على فرض الإغلاق في (يناير)".

وأظهرت بيانات مستقلة أمس الأول أن الصادرات البريطانية انخفضت بنسبة 0.6 في المائة في (أبريل) بعد شهرين من النمو، فيما أدى تراجع الصادرات إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الصادرات إلى دول داخل التكتل، بحسب مكتب الإحصاء.

وفيما ارتفعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.3 في المائة على أساس شهري، بقيت أقل بـ9.0 في المائة عن معدل مستويات 2019، قبل خروج بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي في مطلع هذا العام، بحسب كبير خبراء الاقتصاد لدى مركز بانثيون ماكروإيكونوميكس.

وقال "إنه أداء مخيب بالنظر إلى طفرة تدفق التجارة العالمية. لقد فقد المصدرون البريطانيون حصتهم في السوق".

مبيعات السيارات في الصين ترتفع 36.6 بالمئة

أظهرت بيانات الجمعية الصينية لمصنعي السيارات ارتفاع مبيعات السيارات في البلاد بنسبة 36.6 في المائة، على أساس سنوي، في الفترة من يناير إلى مايو الماضيين، لتصل إلى 10.88 مليون سيارة، بفضل استمرار انتعاش أنشطة الأعمال وسط التعافي الاقتصادي المستدام.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن الجمعية أن مبيعات سيارات الركاب ارتفعت بنسبة 38.1 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 8.44 مليون سيارة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري.

وبلغ إجمالي مبيعات السيارات خلال شهر مايو فقط 2.13 مليون سيارة، بانخفاض 3.1 في المائة، على أساس سنوي، بحسب "الألمانية".

طلب قوي على صكوك عمان مع تراجع مخاوف المستثمرين حيال الديون

تلقت سلطنة عُمان طلبا قويا على أول صكوك مقومة بالدولار تطرحها منذ 2018، إذ أسهم ارتفاع أسعار النفط على مدار العام الماضي وخطة لضبط أوضاع المالية العامة في تهدئة مخاوف المستثمرون من ارتفاع حاد لمستويات الدين.

فقد استقطبت صكوك لأجل تسع سنوات بقيمة 1.75مليار دولار طرحها البلد الخليجي الصغير طلبات بأكثر من 11.5 مليار دولار.

وقالت مصادر بالسوق إن الصكوك ارتفعت بنحو سنت واحد للدولار فيما يعرف بالسوق الرمادية. ويظهر نموذج لوكالة ستاندرد آند بورز جلوبال أنه للمرة الأولى في أكثر من عامين، لا تأخذ مبادلات مخاطر الائتمان في الحسبان خفضا لتصنيف عمان الائتماني.

وقال تيموثي آش من بلو باي لإدارة الأصول: "وضعوا افتراضات حذرة تماما لأسعار النفط، عند 45 دولارا للبرميل لهذا العام، و50 دولارا بعد ذلك. لكن لديهم خطة لضبط الميزانية على أساس سعر 50 دولارا بحلول 2025"، مضيفا أنه يعتبر أن عُمان الآن آخذة في التحسن على الصعيد الائتماني.

وقال إنه يتوقع أداء أفضل لميزانيتها نظرا لأن أسعار النفط أعلى من هذا، إذ تجاوز خام برنت 72 دولارا اليوم.

ووفقا لرويترز قال مورجان ستانلي اليوم إنه يفضل عُمان، وهي من بين الدول الأفضل أداء على مؤشر سندات الأسواق الناشئة.

وسلطنة عُمان منتج نفط صغير نسبيا وهي أكثر حساسية لتقلبات أسعاره، مما يعني تضرر السلطنة بشدة على الأخص من الانهيار التاريخي في الأسعار في 2020 وجائحة كوفيد-19.

وارتفعت ديونها كنسبة من الناتج الاقتصادي السنوي، أو الناتج المحلي الإجمالي، إلى نحو 80 بالمئة العام الماضي بعدما كان يزيد قليلا عن خمسة بالمئة في 2015.

وقال مورجان ستانلي في مذكرة بحثية: "رغم انحسار تفاؤلنا حيال الارتفاع، لا يزال لدينا انحياز إيجابي، ونعتقد أنه من السابق جدا لأوانه تقليص الانكشاف مع مواصلة المضي في ضبط الأوضاع المالية".

واجهت السلطنة ما وصفه مصرفيون بأنه طلب ضعيف عندما لجأت لأسواق الدين في العام الماضي. لكن خطة ضبط أوضاع المالية العامة وتعافي أسعار النفط ساعدا عُمان على أن تصبح أول دولة خليجية تصدر سندات هذا العام، إذ جمعت في يناير 3.25 مليار دولار من سندات تقليدية في صفقة استقطبت طلبات اكتتاب بما يزيد عن 15 مليار دولار.

وقال رافائيل برتوني رئيس إدارة أسواق الدين في مؤسسة الخليج للاستثمار: "مع أحدث إصدار أعادت عُمان تمويل سندات تستحق في 2021 والعجز العام الحالي... ما سمح للحكومة بالتركيز على تقليص عجز الميزانية".

وقال نيك ايزينجر الرئيس بقسم الدخل الثابت بالأسواق الناشئة في فانجارد إن الصكوك، وهي أداة يتجاوز الطلب عليها المعروض منذ وقت طويل، أقل مقارنة بسندات عُمان التقليدية لكنها لا تزال بحجم ملائم.

وأضاف: "لدى عُمان الكثير من السيولة في الأجل القريب. كان الإصلاح قويا في بداية العام. تراجع قليلا منذ ذلك الحين لكن ارتفاع أسعار النفط يساعد.. ما زالت آفاق الأجل المتوسط موضع شك لكنها جيدة في الأجل القريب".

«المركزي السعودي» يرفع بطلبي ترخيص بنكين رقميين لمزاولة الأعمال المصرفية

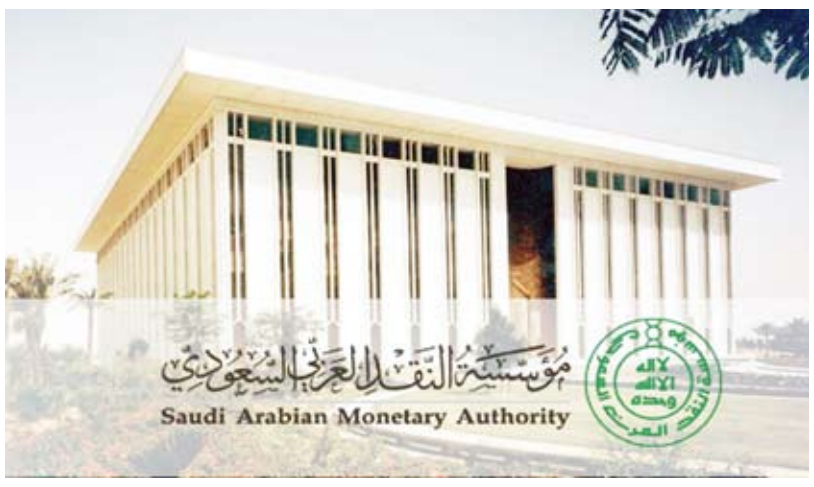

أعلن البنك المركزي السعودي استكمال الإجراءات المتعلقة بدراسة طلبي الترخيص لبنكين رقميين محليين لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، وذلك بعد استكمال المتطلبات النظامية والإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، إضافة إلى الإرشادات والمعايير لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية.

واستنادا إلى الصلاحيات الممنوحة بموجب نظام البنك المركزي السعودي ونظام مراقبة البنوك، سيقوم البنك المركزي بالرفع إلى الجهات العليا حسب النظام لطلب الموافقة على الترخيص، وبعد صدور الموافقة سيقوم البنك المركزي باستكمال الإشراف على ترتيبات التأسيس والتشغيل قبل ممارسة البنكين أعمالهما في المملكة.

وتأتي هذه الخطوة تماشيا مع دور البنك المركزي في مواكبة آخر التطورات في القطاع المالي، والسعي إلى تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال تنمية الاقتصاد الرقمي وتمكين الشركات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وفتح المجال أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية.

ورخص البنك المركزي في الفترة الماضية لـ16 شركة تقنية مالية سعودية لتقديم خدمات المدفوعات والتمويل الاستهلاكي المصغر، ووساطة التأمين الإلكترونية، كما صرح البنك المركزي لـ32 شركة تقنية مالية للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية والمخصصة لتجربة الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة. ويأتي هذا استكمالا للجهود التي قام بها البنك المركزي في تشجيع البنوك المحلية على تقديم أفضل الخدمات والمنتجات عبر القنوات المصرفية الرقمية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، كما أن تقدم واستيفاء البنكين المتقدمين لمتطلبات الترخيص يؤكد ثقة المستثمرين المحليين والدوليين باستقرار ومتانة القطاع المالي والمصرفي في المملكة، والفرص المتاحة للتوسع لهذا القطاع ليستمر في كونه رافدا أساسيا من روافد النمو والتنمية الاقتصادية في المملكة.

وفي هذا الصدد، أكد البنك المركزي استمرار تلقي طلبات جديدة للترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة بما يحقق قيمة مضافة للقطاع المصرفي ويسهم في دعم ونمو الاقتصاد السعودي وخدمة المواطنين والشركات.

ودعا البنك الراغبين في تقديم طلبات الترخيص إلى الاطلاع على الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية التي تأتي تكملة للإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، المنشورة على موقع البنك المركزي.

فرنسا: الحد الأدنى لضريبة الشركات يجب أن يشمل أكبر عدد من القطاعات

برونو لومير

قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير إن بلاده تدفع باتجاه التوصل لاتفاقية عالمية بشأن الحد الأدنى من ضريبة الشركات التي من شأنها أن تشمل الصين، وأن تغطي أكبر عدد ممكن من القطاعات.

وبعد أن أحرز اجتماع لوزراء مالية مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، التي تمثل أكبر اقتصادات العالم، الأسبوع الماضي تقدما بشأن كيفية تقاسم حقوق ضرائب الشركات متعددة الجنسيات، يتحول الانتباه الآن إلى تفاصيل كيفية فرض ضريبة بحد أدنى 15 في المائة على الشركات الكبيرة، حسبما ذكرت وكالة بلومبرج للأنباء اليوم.

ويساور الدول الغنية القلق من سعي الصين للحصول على إعفاءات لقطاعات معينة مع انتقال المفاوضات إلى المرحلة التالية.

وأضاف لومير أمام الجمعية الوطنية (البرلمان): "سيتم طرح النص على مجموعة العشرين في يوليو، وسيخضع لاتفاقية عالمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما يشمل دولا وقارات كبيرة أخرى، على رأسها الصين... تنتظرنا تحديات ضخمة".

«المركزي الأوروبي» يبقي الفائدة عند أدنى مستوياتها رغم دلالات التعافي

كريستين لاجارد

أبقى البنك المركزي الأوروبي على معدل الفائدة عند أدنى مستوى قياسي، أمس، كما لم يغير الخطة الخاصة بالتحفيز النقدي الطارئ على الرغم من دلالات على التعافي الاقتصادي بعد الجائحة وارتفاع معدل التضخم أخيرا.

ودشن البنك البرنامج في (مارس) 2020 عندما ضربت الجائحة دول منطقة اليورو الـ19، وكان البرنامج يهدف إلى تقوية اقتصاد منطقة اليورو لمواجهة أحد أسوأ الأزمات خلال جيل والتعامل مع تهديد تراجع التضخم.

وسيستمر البرنامج حتى (مارس) المقبل أو "حتى يقضي البنك بأن مرحلة أزمة فيروس كورونا انتهت"، وفقا لـ"الألمانية".

وجرى تعزيز البرنامج وتمديده خلال الـ12 شهرا الماضية، في ظل محاولة البنك الحد من التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا.

مع ذلك، أكدت توقعات النمو الاقتصادي والتضخم الجديدة، التي كشفت عنها لاجارد خلال المؤتمر الصحافي أمس، أن اقتصاد منطقة اليورو ستمضي قدما هذا العام، في ظل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا.

وأشار البنك في بيان ، إلى أنه لن يتسرع في تعديل تكاليف الإقراض. وبقي معدل إعادة التمويل عند صفر منذ آذار (مارس) 2016، كما أبقى البنك دون تغيير سعر عائد الإيداع عند سالب 0.5 في المائة، وسعر الإقراض الهامشي عند 0.25 في المائة.

مجموعة السبع تواجه جهود الصين لكسب النفوذ في العالم

ذكر مسؤولان أمريكيان أن قادة مجموعة السبع الذين ناقشوا مواجهة جهود الصين لكسب النفوذ في العالم وتوجيه انتقادات لبكين بسبب ممارسات العمل القسري.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن المسؤولين القول إن القادة يعتزمون إطلاق مبادرة منسقة للبنية التحتية للدول النامية بعدما كسبت الصين نفوذا من خلال تمويل المشاريع خارج حدودها.

كما سيطلب الرئيس الأمريكي جو بايدن من أكبر الديمقراطيات المتقدمة المجتمعة إدانة ما يصفه باستخدام الصين للعمل القسري بما في ذلك طريقة معاملة الحكومة لأقلية الويغور في منطقة شينجيانج.

وبالإضافة لذلك، من المتوقع أن يتحدث القادة للمرة الأولى مباشرة عن التحديات الأمنية التي تشكلها الصين في إعلان مشترك يصدر في نهاية القمة.

وإجمالي العمل يهدف لتقديم صورة واضحة مغايرة بين نهج بكين للعلاقات الخارجية والعرض البديل المقدم من جانب الديمقراطيات الصناعية، بحسب المسؤولين اللذين أطلعا الصحفيين عن الخطط شريطة عدم الكشف عن هوياتهما.

وسيشمل الإعلان الذي سوف يتم اصدارهاليوم السبت برنامجا يطلق عليه "إعادة بناء أفضل من أجل العالم" يهدف لأن يكون بديلا لمبادرة الحزام والطريق الصينية وهي مشروع هائل بقيمة عدة تريليونات دولار وشهد قيام بكين بتمويل شبكة من مشاريع البنية التحتية.

معنويات المستهلكين الأميركيين ترتفع في أوائل يونيو

أظهر مسح أن معنويات المستهلكين الأمريكيين انتعشت في أوائل يونيو مع انحسار المخاوف حيال التضخم وزيادة التفاؤل بين الأسر بشأن مستقبل النمو الاقتصادي والتوظيف.

وقالت جامعة ميشيجان إن مؤشرها الأولي لمعنويات المستهلكين تقدم إلى 86.4 في النصف الأول من الشهر الجاري من قراءة نهائية عند 82.9 في مايو.

وصعد مؤشر المسح للأوضاع الاقتصادية الحالية إلى قراءة عند 90.6 من 89.4 في مايو. وارتفع مقياسه لتوقعات المستهلكين إلى 83.8 من 78.8.

وبحسب "رويترز"، انخفضت توقعات المسح للتضخم على مدار عام إلى أربعة في المائة من 4.6 في المائة، كما تراجعت التوقعات فيه للتضخم خلال خمسة إلى عشرة أعوام إلى 2.8 في المائة من ثلاثة في المائة في مايو.